السر المهني بين الحفظ والإفشاء

دراسة مقارنة بين الشريعة والنظام

Professional Secret Between Preservation and Disclosure
A comparative Study
Between Shari'a and the System

إعداد

الدكتور / بريك بن عائض القرني

محاضر في كليات وجامعات

وصاحب شركة محاماة في المملكة وفى الولايات المتحدة عن بعد

بريد إلكتروني: Breik2030@hotmail.com

الملخص

إن الالتزام بالسر المهني، يعد من الموضوعات بالغة التعقيد، فهو يثير العديد من الصعوبات تدور في إطار مدى اعتباره التزاما عادياً، أم أن له خصائص ذاتية، تجعله ينفرد بمقومات خاصة... وتتركز أولى هذه الصعوبات في تحديد الخط الفاصل بين الحق في الخصوصية، والحق في السرية، فهذا التحديد هو الذي يسمح بمواجهة كافة صور الاعتداء على الحق في السرية.

فالحق في الخصوصية يقتضي ألا تكون الشئون الخاصة للفرد محلاً في الإعلام بالنسبة لغيره، وفي تعبير آخر هو حق كل إنسان في التعامل مع حياته الخاصة بما يراه، " والخصوصية بهذا المعنى تقترب من السر، ولكنها لا ترادفه، فالسر بوجه عام، هو ما يكتمه الإنسان في نفسه... فهو بذلك يفترض الكتمان التام، أما الخصوصية، فقد تتوافر بالرغم من عدم وجود السرية .

وتنبع أهمية الحق في السرية، من أن هناك حالات تستدعي إحاطة حقوق الشخص والتزاماته، أو أية أمور أخرى تهمه، بسياج من السرية التامة، فالشخص الذي يلجأ إلى المحامي ليستشيره، أو يعهد إليه ببعض قضاياه، قد يكشف له عن بعض أسراره وخصوصياته التي لا يعرفها أحد عنه، حتى في محيطه العائلي أحياناً ... في هذه الحالات، وما يماثلها، يكون ثمة شخص مؤتمن على مصالح وأسرار شخص آخر، ووسيلة حماية هذه المصالح والأسرار، هي أن تبقى طي الكتمان.

الكلمات المفتاحية :

إفشاء ، السر المهنى ، الإفضاء الوجوبى

Summary

Commitment to professional confidentiality is an extremely complex topic. It raises many difficulties within the framework of the extent to which it is considered a normal obligation, or has subjective characteristics, which make it unique... The first of these difficulties is the determination of the line between the right to privacy and the right to confidentiality, which makes it possible to confront all forms of violation of the right to confidentiality.

The right to privacy requires that one ' It thus presupposes complete confidentiality, and privacy may be available even though there is no confidentiality.

The importance of the right to confidentiality stems from the fact that there are cases where a person ' In such cases and the like, a person is dependent on another person's interests and secrets, and the means of protecting these interests and secrets is to remain secret.

Keywords:

Disclosure, Professional Secret, Compulsory Disclosure

غ غ

تمهيد:

الحمد لله والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه،عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((لا يستر عبد عبد اًفي الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة)).[١]

أما بعد:

البعض يظن أن كلمة "السر" يسيرة، نتيجة لتكوينها المحدود من حرفين، لكن على مظهرها الضئيل هذا نجد أن خطرها جلل. فالطبيب، سواء أكان نفسياً أو عضوياً، يتحصل من مريضه على أسرار بالغة الأهمية بحكم مهنته. وكذا المفتي.. لكي يمنح الناس الفتوى الصحيحة.. لا بد أن يطلع على الظروف المحيطة بموضوع الفتوى لتحرير الفتوى بصورة خالية من الشطط.

لكن السؤال هنا ماذا لو قرر هؤلاء البوح بسرك لأي جهة تطوعاً ودون اضطرار أو ضغط؟

إن الالتزام بالسر المهني، يعد من الموضوعات بالغة التعقيد، فهو يثير العديد من الصعوبات تدور في إطار مدى اعتباره التزاما عادياً، أم أن له خصائص ذاتية، تجعله ينفرد بمقومات خاصة... وتتركز أولى هذه الصعوبات في تحديد الخط الفاصل بين الحق في

[١] صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، كتاب البر والصلة، باب بشارة من ستر الله عيبه في الدنيا، رقم الحديث ٢٥٩٠، القاهرة: مطبعة الحلبي، ج٤، ٢٠٠٢م، ودار الكتب العلمية(ب ت).

الخصوصية، والحق في السرية، فهذا التحديد هو الذي يسمح بمواجهة كافة صور الاعتداء على الحق في السرية.

فالحق في الخصوصية يقتضي ألا تكون الشئون الخاصة للفرد محلاً في الإعلام بالنسبة لغيره، وفي تعبير آخر هو حق كل إنسان في التعامل مع حياته الخاصة بما يراه، " والخصوصية بهذا المعنى تقترب من السر، ولكنها لا ترادفه، فالسر بوجه عام، هو ما يكتمه الإنسان في نفسه... فهو بذلك يفترض الكتمان التام، أما الخصوصية، فقد تتوافر بالرغم من عدم وجود السرية ".[١]

وتفريعاً على ما تقدم، إذا كان الاعتراف بالحق في الخصوصية، يغطي نطاقاً كبيراً من أمور الحياة الخاصة، إلا أنه لا يكفي لتغطية بعض صور الاعتداء على الحق في السرية [٢] ... وتنبع أهمية الحق في السرية، من أن هناك حالات تستدعي إحاطة حقوق الشخص والتزاماته، أو أية أمور أخرى تهمه، بسياج من السرية التامة، فالشخص الذي يلجأ إلى المحامي ليستشيره، أو يعهد إليه ببعض قضاياه، قد يكشف له عن بعض أسراره وخصوصياته التي لا يعرفها أحد عنه، حتى في محيطه العائلي أحياناً ... في هذه الحالات، وما يماثلها، يكون ثمة شخص مؤتمن على مصالح وأسرار شخص آخر، ووسيلة حماية هذه المصالح والأسرار، هي أن تبقى طي الكتمان.

[١] د. عادل جبري محمد حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالإلتزام بالسر المهني أو الوظيفي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣، ص٨.

[٢] المرجع السابق ، ص٩.

وتتحقق المسئولية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني بتحقق واقعة الإفشاء بالسر، أو الإفضاء به... وإذا كان النظام لم يبين الشكل الذي يجب أن يتخذه الإفشاء، إلا أن النظام والقضاء اعتبرا أن الإفشاء يتحقق وفقاً لظروف كل حادثة على انفرادها. وبالتالي، فقد يتم الإفضاء بالسر كتابة، في شكل رسالة مثلاً، تسلم للغير متضمنة الوقائع موضوع السر، أو مشافهة كالبوح بالسر أثناء محادثة مع الغير، وقد يتم بالإشارة... كذلك لا يشترط أن يكون الإفشاء علنياً، بل يكفي أن يكون إلى شخص واحد، ودون ما أهمية إلى صلته بصاحب السر، أو صاحب المهنة، فالطبيب الذي يفضي سراً من أسرار مهنته لزوجته، يعد مفشياً، ولو طلب من الزوجة كتمان السر، كذلك لا يباح الإفضاء بالسر من أمين إلى أمين، ولو في ذات المهنة، كما لو أفشى محامٍ إلى محامٍ آخر...إذ أن صاحب السر، لم يأتمن عليه إلا أميناً معيناً.[١] كذلك لم يحدد النظام الصورة التي يجب أن يكون عليها الإفشاء، فيستوي أن يكون الإفشاء صريحاً، أو ضمنياً، كما يستوي أن يكون تلقائياً، أو غير تلقائي.

أما من ناحية المدى الزمني الذي يباح بعده للمهني الإفضاء بالسر،" فإن التزام الأمين بالسر يظل قائماً، ما دام مستمراً في شغل مهنته، وما دامت علاقته بصاحب السر مستمرة ببقاء الأمر الجامع بينهما، أي أن الالتزام بعدم الإخلال بواجب السرية، يبقى طيلة بقاء الأمر الذي بسببه علم المهني سر موكله[٢]... وتكمن علة قيام هذا الالتزام على عاتق

[١] د. محمد محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات القسم الخاص، ، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٥م، ص٣٧٦.

[٢] حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق ، ص١٦٣.

صاحب المهنة، فيما يحققه الإفضاء من ضرر بمصالح موضوع العلاقة، مما يبرر قيام الالتزام على عاتق المهني، لتوافر مصلحة صاحب السر، إن لم تكن المادية، فعلى الأقل الأدبية، أو المعنوية في بقاء سره محفوظاً.

والواقع، "أن وفاة صاحب السر، لا يرفع عن المهني المسئولية عن الإفضاء بالأسرار، فلا شك أن لصاحب السر مصلحة أدبية في الحفاظ على سمعته بعد وفاته، كذلك للورثة الحق في عدم إفشاء أسرار مورثهم، لما يحققه ذلك من مصلحة أدبية لهم، فإذا أفشى صاحب المهنة سر المتوفى، جاز لورثته إقامة الدعوى لحماية ذكرى مورثهم، استناداً إلى ما يصيبهم من ضرر، ولو كان أدبياً ".[١] ... يشير أحد الباحثين إلى أنه ، " مهما يكن من أمر هذه الصعوبة، فإن هناك إجماع نظامي وقضائي، على وجود حالات محددة، يعفى فيها صاحب المهنة من الالتزام بواجب السرية، بحيث يكون إفضاؤه بالسر مباحاً، وعلى ذلك فإن توافر إحدى هذه الحالات، يرفع المسئولية عن عاتق صاحب المهنة، فلا تتحقق مسئوليته المدنية، أو الجنائية"، [٢] وأن المحور الرئيسي الذي تتركز حوله هذه الحالات، هو رعاية المصلحة العامة، فضلاً عن مصلحة العميل الذي يتعلق بالسر.

[١] عبد الظاهر حسين، المسئولية المدنية للمحامي تجاه العميل، المرجع السابق ص١٦٢.

[٢] حبيب ، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق ص١٦٦.

وعلى أي حال، فإن الحالات التي يسمح فيها بالإفضاء، يمكن أن تتركز في طائفتين: تشمل الأولى: حالات الإفضاء الوجوبي، حيث يلتزم الأمين على السر بالإفضاء به، وتتضمن الثانية: حالات الإفضاء الجوازي، حيث يرخص للأمين الإفضاء بالسر.

وليس البوح بالسر كل المشاكل، فقد يترتب على كشف الأسرار أضرار بدنية وخسائر اقتصادية ضخمة كإفشاء أسرار براءات الاختراعات. وقد ينتج عنها تفكك الأسر وانهيارها... كما قد تسفر عن فقدان مناصب... وغير ذلك من المضار ما يفوق الحصر.

ونبين في هذه المقدمة ما يلي:

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن فلسفة الالتزام بالسر المهني تظهر في كون تسرب معلومات للغير يفقد الثقة ما بين الإداري والمدار إن لم نقل فقد السلطة والهيبة التي من الضروري أن يتميز بها كل موظف يوجد في خدمة الدولة غير أن هذه الفلسفة جعلت البعض ينظر إليها نظرة سلبية خاصة إذا ظل سر المهنة مطلق، وهكذا وحسب المناهضين لفكرة السرية يرون بأن الالتزام بكتمان سر المهنة قد يجعل من الإدارة عالما مغلقا ومبهما بالنسبة للمجتمع المدني وخاصة بالنسبة للباحثين في المجال الاقتصادي والاجتماعي و الإداري الذين غالبا ما يعانون من صعوبة الحصول على المعلومات التي تحتكرها الإدارة والتي يكونون في حاجة ماسة إليها من أجل إثراء أبحاثهم التي قد تستفيد منها الإدارة نفسها. لهذا كله لابد من التعامل مع هذا الواجب بشيء من المرونة لتيسير

البحث العلمي والمعرفة خاصة وأن الإدارة العمومية تعتبر إدارة المواطنين تماشيا مع مبدأ تقريب الإدارة من المواطنين.

ولقد أدت مقتضيات الحياة الاجتماعية، وتنوع روابطها، وتعدد صلاتها– في ظل تشابك الحاجات وتقسيم العمل – مع التقدم العلمي والتكنولوجي، إلى إضعاف قدرات الأفراد على الاحتفاظ بأسرارهم، فصار إطلاع الغير على السر الشخصي، واقع لا محالة، خاصة وقد دعت الحاجة الإنسانية إلى ضرورة الانتفاع بخدمات أصحاب المهن المختلفة، ولم تعد الحرف، أو المهن التقليدية، والتي يطلع أصحابها على الأسرار، كمهنة المحاماة، ومهنة الطب ، هي وحدها التي تطلع على ما يخفيه الشخص في نفسه، بل دخلت مهن ووظائف أخرى إلى هذا المجال، وازداد تنوعها إلى حد كبير... **وعلى هذا يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:**

ثانياً: أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أنه إذا كانت المسئولية المدنية . عموماً . تقوم حينما يخل الفرد، بما التزم به قبل الغير نظاماً، أو اتفاقاً ، والجزاء فيها تعويض الضرر الناشئ عن هذا الإخلال، فما من أحد يستطيع أن ينكر، أن مدى أهمية، وحساسية هذه المسئولية، يزداد عمقاً، إذا تعلق الأمر بالتزامٍ ناشئٍ عن حفظ أسرار الأفراد، فليس من شك أن المركز النظامي للمهني ، ينبغي أن يتحدد، لا بالنظر إليه، كمهني، وإنما بالنظر إليه باعتباره أميناً على أسرار الأفراد، إذ أن هذه الصفة هي التي تحدد نطاق التزاماته، فإذا كانت هناك أمور يغتفر للمواطن العادي إغفالها، فإن إغفالها من جانب المهني، المؤتمن على أسرا الأفراد، يعد تقصيراً أكيداً في تنفيذ واجباته، وخطأً محققاً.

لكن هناك إجماع نظامي وقضائي، على وجود حالات محددة، يعفى فيها صاحب المهنة من الالتزام بواجب السرية، بحيث يكون إفضاؤه بالسر مباحاً، وعلى ذلك فإن توافر إحدى هذه الحالات، يرفع المسئولية عن عاتق صاحب المهنة، فلا تتحقق مسئوليته المدنية، أو الجنائية... والمحور الرئيسي الذي تتركز حوله هذه الحالات، هو رعاية المصلحة العامة، فضلاً عن مصلحة العميل الذي يتعلق بالسر.

ثالثاً: منهج الدراسة:

تتناول هذه الدراسة، منهج الاستقراء التحليلي الوصفي، الذي يقتضي جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، واستخلاصها من عدد من المصادر الأصلية، ومن الكتب والدراسات المتخصصة، وكذلك الأنظمة التي صدرت بهذا الصدد.

رابعاً: خطة الدراسة:

تشتمل هذه الخطة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، **وذلك على النحو التالي:**

المقدمة وتشتمل على الآتي:

- مشكلة البحث
- أهمية البحث
- منهج الدراسة
- خطة البحث

المبحث الاول :- مفاهيم وأحكام عامة

المطلب الأول: ما هية السر وإفشاءه.

المطلب الثاني: فضل كتمان الاسر / صور من الكتمان.

المطلب الثالث : تحميل الاسرار / أحكام كتمان الأسرار .

المبحث الثاني : حالات الافضاء بالسر

المطلب الأول : حالات الإفضاء الوجوبي بنص النظام

الفرع الأول :- الإلتزام بالتبليغ .

الفرع الثاني :- الإلتزام بالتقرير بما في الذمة .

الفرع الثالث :- الإلتزام بإطلاع

المطلب الثاني : حالات الإفضاء الوجوبي بترخيص من القضاء .

الفرع الأول :- الشهادة أمام القضاء

الفرع الثاني :- أعمال الخبرة

الفرع الثالث :- تقديم الدفاتر التجارية والإطلاع عليها.

المبحث الثالث : إباحة إفشاء الأسرار شرعا ونظاما

المطلب الاول : في الشريعة الأسلامية .

المطلب الثاني : في النظام .

الخـاتمة وتشتمل على:

- النتائج التي توصل إليها الباحث
- التوصيات
- المراجع

المبحث الأول

ماهية السر وفضل كتمانه

ويشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: ما هية السر وإفشائه.

المطلب الثاني: فضل كتمان الاسر / صور من الكتمان.

المطلب الثالث : تحميل الاسرار / أحكام كتمان الأسرار

المطلب الأول

ماهية السر وإفشاؤه في اللغة والاصطلاح

السر مفرد الأسرار، وهو ما يكتم، والسريرة مثله.

يوم القيامة تُختبر الأسرار وتنكشف، وهو ما يُسر في النفوس من المقاصد، والاعتقادات وغيرها، فيعرف الحسن من القبيح.

ويُقال: أسررت إلى فلان إسرارًا، وساررته إذا أعلمته بسرك، وأسرار الكف: الخطوط بباطنها.

والسر ما حدَّث الإنسان به غيره وأسرَّه إليه، والأخفى من السر ما حدَّث به المرء نفسه وأخطره بباله من غير أن يخبر أحدًا، إلا أنه أشد الأسرار خفاء.

والسر هو ذلك المكنون الذي تضمنه الجوانح والصدور، والذي لا يستطيع كتمانه والحفاظ عليه إلا أولوا العزم من الناس، الذين كبروا على شهوات أنفسهم وتمردوا على حب الشهرة والذات، وعصموا ألسنتهم عن أن تفتق حجاب السر أو تهتك ستاره، حتى يظل في طي الكتمان إلى ما أريد له من الزمان .

وجدير بالذكر أن مادة السر وردت في القرآن اثنتين وثلاثين مرة بالصيغ المختلفة، وجاءت في كثير من الآيات مقابلة السر بالجهر، ومقابلته بالعلن، كما ذكر السر مقابلا بعدم الإبداء، وكما عبر عنه بالإخفاء ومن هذا يمكن أن يقال: أنّ السر هو ما لا يظهر ويعلن أو ما لا يراد له الظهور والإعلان .

٦- السر المهني بين الحفظ والإفشاء

ومعنى حفظ السر، كتمانه وعدم إظهاره وإعلانه فلو ظهر الشيء المراد إخفاؤه لم يعد سراً، إلا إذا ظهر لشخص أو لأشخاص معلومين وطلب إليهم ألا يفشوه، وألا يتعدى دائرتهم، فيكون سرا بالنسبة إليهم تجب عليهم صيانته وحفظه .

وإفشاء السر ونشره وإظهاره نقيض الحفظ والكتمان. وكل شيء انتشر فقد فشا، ومنه فشو الحبر في الورق، وفشت الأنعام ترعى: أي انتشرت؛ ولذا تسمى السائمة: الفاشِية.

ويقصد بالإفشاء انتقال واقعة سرية من حالة الخفية إلى حالة العلانية بإطلاع الغير عليها، وعلى هذا الأساس يقتصر الإفشاء على الوقائع السرية بطبيعتها، وبالتالي يستبعد من نطاقه، كافة الوقائع المعروفة، والمعلنة، والمشهورة، والتي من شأنها أن تحمل وصف العمومية.[١]

بين حفظ السر وستر العورة:

في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه كان يدعو بهذا الدعاء: "اللهم استر عورتي، وآمن روعتي".[٢]

وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((من ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة)).[٣]

وفي حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: أي للمنافقين: ((يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان في قلبه: لا تغتابوا المسلمين،

[١] حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق ، ص١٦٠.
[٢] أخرجه أبو داود والنسائي.
[٣] أخرجه الشيخان.

ولا تتبعوا عوراتهم، فإن من يتبع عورة مسلم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه الله ولو في جوف بيته)).[١]

والعورة ما يُستقبح ظهوره للناس حسيًا كان، كالعورة المغلظة والتشوهات الخِلقِية، أو معنوياً كسيئ الأفعال والأقوال والأخلاق. ثم إن كانوا يجهلون منك فهو سر وعورة. وإن كانوا يعلمونه فهو عورة وليس بسر. وقد لا يكون السر عورة وإن كان صاحبه يكره إظهاره، كصدقة السر وصلاة السر.

والجدير بالذكر أن الذي يحمل على إفشاء السر عدة أمور منها :

١. **العجب والفخر والزهو، وذلك بإظهار علمه بشيء لا يعلمه غيره، وقديما حمل هذا الشعور بعض الناس على إيراد الغرائب والعجائب . وحمل أهل الكتاب . وبخاصة الأحبار . على افتراء أمور غريبة وحكايتها للناس ليظهروا لهم علمهم، وقام القصاص بدور كبير في اختراع القصص، بل في وضع الأحاديث على الرسول . صلى الله عليه وسلم . لإظهار مكانتهم، واستجداء خير الناس، أو تعظيمهم لهم ، فقد يكون الحامل للرجل على إفشاء السر مثل هذا الشعور .**
٢. **طبيعة الإنسان في حبه إتيان ما منع منه ، فإن المحظور يغري بارتكابه إن لم تكن هناك عصمة من خلق أو دين كما يقول القائل: أحب شيء إلى الإنسان ما منعناه منه.**

[١] أخرجه أحمد وأبو داود.

٣. النكاية أو التشهير، فإن إفشاء السر يؤذي صاحب السر إيذاء شديدا، والسر سلاح خطير قد يستعمل في الشر إن لم يكن هناك خلق أو دين

٤. الاستفادة من هذه الأسرار التي عرفها فهي معلومات يمكن له أن ينتهزها فرصة ويستعملها في خير يفيده، كمن يودع سر صنعته، أو خططه الاقتصادية مثلا عند غيره من الناس فيفشيها هو باستعمالها وتطبيقها، ويفوت بها غرضا طيبا كان يقصد إليه صاحب السر من كتمانه وإيداعه عند هذا الشخص . فإفشاء السر إما لطبيعة في النفس ، وإما لإرادة الشر للغير ، أو حب الخير للنفس.

المطلب الثاني

فضل كتمان السر

حفظ السر من مقاييس الفضل والكمال

يقول العلماء: أن الأمين على السر أقوى وأكمل من الأمين على المال لأن العفة عن الأموال أيسر من العفة عن إذاعة الأسرار ولأن الإنسان قد يذيع سر نفسه بمبادرة لسانه وسقط كلامه، ويشح باليسير من ماله حفظا له وضنا به، ولهذا كان أمناء الأسرار اشد تعذرا، وأقل وجودا من أمناء الأموال، وكان حفظ المال أيسر من كتم الأسرار "لأن إحراز الأموال منيعة وإحراز الأسرار بارزة، يذيعها لسان ناطق ويشيعها كلام سابق ."

والذي يحفظ السر رجل قوي الإرادة، صلب العزيمة استطاع أن يجاهد نفسه ويقهر شيطانه، ومن هنا يمكن للإنسان أن يأنس به ويستريح إليه في صداقة أو معاملة أو غير ذلك .

والذي لا يحفظ السر ولا يبالي بإفشائه رجل فيه ثلاث صفات مذمومة :

1. ضيق صدره وقلة صبره .

2. غفلته عن الحذر الذي يجب أن يكون عند العقلاء ، وسهوه عن اليقظة التي ينبغي أن يتصف بها أذكياء فهو رجل أحمق غبي .

3. ارتكابه الضرر والمخاطرة بما لا يعرف عقباه .

وقوله . صلى الله عليه وسلم . ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت))[١] ، وروى ابن عباس عن أنس (الصمت حكم وقليل فاعله).[٢]

وإن كان السر مما يقبح ظهوره للناس فهو عورة كما تقدم، وفي حفظه فضل ستر العورة على المسلم. وقد تقدّم الحديث: ((من ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة))[٣]، وهو حق من حقوق كل مسلم على أخيه.

وفي السنة قصة ماعز الذي اعترف بالزنا، فأقام النبي صلى الله عليه وسلم الحد عليه بالرجم: أن هزالاً الأسلمي هو الذي قال لماعز: ائت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت.

وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((يا هزال لو سترته بثوبك لكان خيراً لك)).[٤]

وقال أبو بكر رضي الله عنه: ((لو لم يجد للسارق والزاني وشارب الخمر إلا ثوبي لأحببت أن أستره عليه)).[٥]

وإن لم يكن السر عورة فإن المحافظة عليه من كمال المروءة، وكمال الأمانة وقوة الإرادة. ومن هنا الحكمة المشهورة: "صدور الأحرار قبور الأسرار". فالحر المسيطر على إرادته

[١] رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة.
[٢] رواه ابن عباس عن أنس في صحيح البخاري.
[٣] رواه البخاري في صحيحه.
[٤] (أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود والحاكم).
[٥] (أخرجه عبد الرزاق ابن أبي شيبة في مصنفه).

يموت السر في قلبه، أما الذي هو عبد لهواه فإن السر لا يزال يختلج في صدره ويضطرب حتى يخرج ويتعالن.

وحفظ الأسرار لدى أهل الإيمان من كمال الإيمان، لحديث أنس رضي الله تعالى عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه)).[١] قال الغزالي: "لا شك أنك تنتظر من أخيك أن يستر عورتك، ويسكت عن مساوئك وعيوبك، ولو أنك ظهر لك من أخيك نقيض ما تنتظره منه اشتد غيظك وغضبك عليه، فما أبعدك أن كنت تنتظر منه ما لا تضمره له ولا تعزم عليه لأجله.

وفضل حفظ الأسرار التي يكون في كشفها قبح ومساءة فيه أحيانًا معنى إقالة العثرة، والمعونة على استقامة من وقعت منه الزلة: ((أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا الحدود))[٢] ورُوي عن عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((من رأى عورة فسترها فكأنما أحيا موءودة)).[٣]

صور من الكتمان:

لقد حفلت أصول التشريع الإسلامي، وعلى إثرها آثار الصالحين من السلف بعدد كبير من المأثورات التشريعية حول أمانة كتمان السر وعدم إفشائه، وما يرتبط به من أخلاقيات ينبغي على كل مسلم خلوق أن يتحلى بها.

---

[١] (أخرجه البخاري ومسلم).

[٢] (أخرجه أبو داود وأحمد).

[٣] (أخرجه أحمد في مسنده).

٦- السر المهني بين الحفظ والإفشاء

– وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين تأيمت حفصة رضي الله عنها: أي مات عنها زوجها، قال عمر: أتيت عثمان بن عفان، فعرضت عليه حفصة. فقال: سأنظر في أمري. فلبث ليالي، ثم لقيني، فقال: قد بدا لي ألا أتزوج يومي هذا. قال عمر: فلقيت أبا بكر الصديق، فقلت: إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر، فصمت أبو بكر فلم يرجع شيئًا. وكنت أوجد عليه مني ومن عثمان. فلبثت ليالي، فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنكحتها إياه، فلقيني أبو بكر، فقال: لعل وجدت عليّ حين عرضت عليّ حفصة فلم أرجع إليك شيئا؟ قال عمر: قلت: نعم. قال أبو بكر: فإني لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت عليَّ إلا أني كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها، فلم أكن لأُفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو تركها قبلتها"[١] وفي رواية أحمد "وكان سرًا فكرهت أن أفشي السر".[٢]

قال ابن حجر: يُستفاد منه عذر أبي بكر رضي الله تعالى عنه في كونه لم يقل كما قال عثمان رضي الله تعالى عنه: قد بدا لي ألا أتزوج.

جـ – وكان الخليفة الفاروق رضي الله تعالى عنه يختص المتميزين من الصحابة بالعلم والإيمان والرأي فيختارهم ليكونوا أهل شوراه، وأدخل عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما على صغر سنه، فجعله من المقربين إليه. فقال له أبوه العباس رضي الله تعالى عنه: "إني أرى هذا الرجل قد اختصك بمجلسه، فاحفظ عني ثلاثاً: لا تفشيَنَّ له سراً، ولا تغتابن

[١] (أخرجه البخاري في صحيحه).

[٢] رواية أحمد في مسنده

عنده أحداً، ولا يجرّبنَّ عليك كذبًا" فقال رجل للشعبي: كل واحدة منهن خير من ألف. فقال: بل كل واحدة منهن خير من عشرة آلاف.

د – قال أنس بن مالك رضي الله عنه: "أسرَّ لي النبي صلى الله عليه وسلم سرًا فما أخبرت به أحدًا بعده، ولقد سألتني أم سليم فما أخبرتها به".[١] وأم سليم هي أم أنس بن مالك. وفي رواية أنها "سألت أنسًا عن حاجة النبي صلى الله عليه وسلم التي أرسل فيها فقال: إنها سر. فقالت: ألا تخبر بسرِّ رسول الله أحدًا. وفي رواية أن أنسًا قال لثابت البناني (تلميذه): والله لو حدّثت به أحدًا لحدثتك يا ثابت.

[١] أخرجه البخاري ومسلم

المبحث الثاني

حالات الافضاء بالسر

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول : حالات الإفضاء الوجوبي بنص النظام.

المطلب الثاني : حالات الإفضاء الوجوبي بترخيص من القضاء .

المطلب الأول

حالات الإفضاء الوجوبي بنص النظام

الفرع الأول

الإلتزام بالتبليغ

يتحقق الإفضاء الوجوبي، إذا ألزم النظام صاحب المهنة، بالتبليغ عن بعض الأسرار، تحقيقاً لمصلحة عامة، أو خاصة، أولى بالاعتبار من مصلحة صاحب السر. فالالتزام بالكتمان الذي قرره المشرع تحقيقاً للصالح الخاص، يجب التضحية به، إذا كانت هناك مصلحة اجتماعية، أو فردية عليا، تقتضي من صاحب المهنة الإفضاء بالسر... وتستند إباحة الإفضاء الوجوبي في هذه الحالات إلى نص النظام، والذي يقرر صراحة أن الالتزام بالمحافظة على السر المهني ليس التزاماً مطلقاً، وإنما هو التزام يتأثر ببعض الأسباب، التي تعفي الأمين على السر من التقيد به.

وبناءً على ذلك، فإن تحديد حالات الإفضاء الوجوبي، يقتضي الرجوع إلى النصوص النظامية، التي تقرر متى يكون الإفضاء بالسر وجوبياً على صاحب المهنة، وبالتالي لا مسئولية على إتيانه... وحصر كل الحالات التي يلزم فيها النظام أصحاب المهن، بالإفضاء بالأسرار المهنية، قد يكون من الصعوبة، على أنه، وكما أشار أحد الباحثين يمكن رد هذه الحالات .

٦- السر المهني بين الحفظ والإفشاء

حيث يلقي النظام صراحة على عاتق صاحب المهنة الملتزم بكتمان الأسرار، إبلاغ السلطات المختصة . في حالات معينة . ما يصل إلى علمه من وقائع، أو معلومات عن طريق مهنته، ويجد هذا الالتزام أساسه في نظرية الالتزام النسبي بالسر المهني. وتتميز هذه النظرية بأنها تسمح بالتوفيق بين الحماية النظامية لهذه الأسرار، والمصالح الاجتماعية، أو الفردية الأعلى، من تلك التي يحميها المقنن بتأثيم الإفضاء، ولن تتحقق هذه النتيجة إلا بقبول إمكانية الالتزام، كلما وجدت مصلحة أعلى يراد حمايتها، من تلك التي يحققها الالتزام بالكتمان.[١] وإذا كان المقنن لم يضع قاعدة عامة، تجمع الحالات التي تفرض على المهني واجب التبليغ، فبالرجوع إلى نصوص الأنظمة المختلفة، للبحث عن هذه الحالات، يجد الباحث حالات من ذلك مثلاً: التزام الأطباء بالتبليغ عن المواليد، والوفيات، والتزامهم بالتبليغ عن الأمراض المعدية التي يكتشفونها أثناء ممارسة مهنتهم، ولو كان المريض هو الذي أفضى لهم بها. ومن ذلك أيضاً، التزام المحامين بالتبليغ عن وجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها . خاصة الجرائم التي تتعلق بأمن الدولة.

[١] حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق ص١٧٣.

الفرع الثاني

الالتزام بالتقرير بما في الذمة

ويعد الالتزام بالتقرير بما في الذمة، من أهم التطبيقات النظامية لحالات الإفضاء الوجوبي، حيث تقضي أنظمة كثير من الدول بإلزام الأمين على السر المحجوز لديه ، في حجز ما للمدين لدى الغير بالتقرير في ذمته، ومن شأن هذا التقرير، أن يرفع الالتزام بسر المهنة، حتى يمكن الوقوف على مقدار أموال المحجوز عليه، وعلى أي حال فإن إعفاء المحجوز لديه . الأمين على السر . من الالتزام بالكتمان، في حالة التقرير بما في الذمة، لا ينتج أثره في إباحة الإفضاء، إلا في مواجهة الدائن الحاجز فقط، أما في مواجهة من عداه، فإن التزامه بالكتمان يظل قائماً.[١]

الفرع الثالث

الالتزام بالإطلاع

إذا كانت القاعدة أنه يجوز للعميل أن يأذن للبنك، في إطلاع الغير على كل أو بعض المعلومات التي تخصه ، إلا أن هناك حالات أخرى، يخول فيها البنك، الحق في إطلاع الغير على هذه المعلومات، من ذلك أن يكون على البنك واجب نظامي، بالإفضاء حماية لمصلحة أعلى، وأجدر بالرعاية من المصلحة المقررة، لصاحب السر في كتمانه، أو

[١] حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق، ص١٨٤.١٨٧.

إذا ورد بذلك نص نظامي، أو إذا كان إطلاع الغير على السر لازماً للدفاع عن مصالح البنك نفسه، ضد عميله صاحب السر.

المطلب الثاني

حالات الإفضاء الوجوبي بترخيص من القضاء.[١]

قد يتم الإفضاء بالسر المهني، بناءً على ترخيص من القضاء، ويتحقق ذلك في الحالات الثلاث التالية:

الفرع الأول

الشهادة أمام القضاء

ويقصد بالشهادة، " التعبير عن مضمون الإدراك الحسي للشاهد، بما رآه، أو سمعه بنفسه، من معلومات عن الغير، مطابقة لحقيقة الواقع، التي يشهد عليها في مجلس القضاء، بعد أداء اليمين، ممن تقبل شهادتهم، وممن يسمح لهم بها، ومن غير الخصوم في الدعوى... " وتعد الشهادة في المسائل الجنائية هي الدليل العادي، حيث ينصب الإثبات على وقائع مادية لا يتأتى في الغالب إثباتها بالكتابة، لذلك تقيم معظم التشريعات مسئولية الشاهد إذا امتنع عن أداء الشهادة ".[٢]

١-حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق ،[1] ص١٧٠,١-

[٢] حبيب، **مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق ، ص٢٠١.٢٠٢.**

وإذا كان على صاحب المهنة الإدلاء بشهادته في دعوى مقامة أمام القضاء، فإن الوقائع التي تتناولها شهادته، قد تكون من أسرار مهنته، وإذا أفضى بها تعرض للمسئولية. في هذا الفرض يتعارض واجب كتمان السر، مع واجب كتمان الشهادة. "وإذا كان من المحتم إيثار أحد الواجبين على الآخر فقد آثرت معظم الأنظمة الحديثة، واجب الكتمان على واجب معاونة السلطات القضائية في استظهار الحقيقة، مع اتجاهها أحياناً إلى تغليب المصلحة العامة، بالنص على عدم جواز احتماء الشخص وراء سر المهنة، للهروب من هذا الدور المساعد للعدالة، وغني عن البيان أن إعفاء صاحب المهنة من الالتزام بالكتمان، لا ينتج أثره في إباحة الإفضاء بالسر، إلا لأداء الشهادة أمام القضاء، أما خارج مجلس القضاء، فيظل الالتزام بالكتمان قائماً ".[١]

[١] **المصدر السابق ، ص٢٠٥.**

الفرع الثاني

أعمال الخبرة

ويقصد بالخبرة، " استعانة القاضي، أو الخصوم بأشخاص مختصين، في مسائل يفترض عدم إلمام القاضي بها، للتغلب على الصعوبات الفنية، أو العلمية، التي تتعلق بوقائع النزاع، وذلك بالقيام بأبحاث فنية، وعلمية، واستخلاص النتائج منها، في شكل رأي غير ملزم "... وقد ينتدب صاحب المهنة، من قبل السلطات القضائية، بوصفه من أصحاب الخبرة الفنية، للقيام بمهمة محددة، يقدم عنها تقريراً للمحكمة التي انتدبته، في هذه الحالة، له أن يضمن تقريره، ما وصل إلى علمه من أسرار تتعلق بالموضوع الذي طلب منه دراسته، وإبداء الرأي فيه، ويعد الخبير في هذه الأحوال، ممثلاً للجهة التي انتدبته، ويعتبر عمله جزءاً لا يتجزأ من عملها... " والخبير يكون مسئولاً جنائياً، إذا أفضى بسر من الأسرار التي أؤتمن عليها أثناء تنفيذ مأموريته المكلف بها في غير الحدود المسموح بها، فضلاً عن أنه بفعله هذا يرتكب خطأ قد يؤدي إلى مسئوليته المدنية بالتعويض. والقول بغير ذلك، لا يتفق وما أراده المقنن، من إحاطة عمل الخبير بسياج من الكتمان ".[١]

[١] حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق، ص٢٠٦. ٢١٠.

الفرع الثالث

تقديم الدفاتر التجارية والإطلاع عليها

فإلزام التاجر بمسك الدفاتر التجارية، بطريقة دقيقة ومنتظمة، أمر لا غنى عنه في الحياة التجارية، لما يتضمنه من فائدة تعود على التاجر، ودائنيه، والخزانة العامة على السواء، وتعد كل ما في هذه الدفاتر التجارية من حسابات وخلافه ليست من قبيل الأسرار التي لا يجوز إبدائها، وذلك للحاجة إليها نظاماً.

المبحث الثالث

إباحة إفشاء الأسرار في الشريعة والنظام

الأولى بالعاقل أن يكون سره وعلانيته سواء، فلا يفعل في غيبته عن الناس ما يسوؤه أن يطلع عليه الناس؛ لأنه وأن غاب عنهم فإن الله شهيد عليه. ولا يضمر في قلبه ضغينة لأحد من المسلمين تحمله على أن يسيء القول. وأن يعلم أن سره ما دام بين حنايا صدره فهو أمير نفسه، فإن اطلع غيره على سره خرج الخيار من يده وأصبح الخيار لغيره.

وأن لم يكن له بد من أن يحمِّل أحدًا سره، فلا يبثه إلى كل أحد، فإنه كما قيل: لسان العاقل في قلبه، وقلب الأحمق في فمه.

فيختار من يحمِّله سرَّه اختيارًا، بأن يكون عاقلاً ثقة أمينًا. وليكن شخصًا واحدًا إن أمكن ولا أكثر، فإن انتشر السر عرف الذي نشره هو صاحبه هذا بعينه؛ لأنهم إن كانوا أكثر ضاع السر، كما قال الشاعر:

وسرُّك ما كان عن امرئ *** وسر الثلاثة غير الخفي

وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول

إباحة إفشاء الأسرار في الشريعة الإسلامية

لقد اهتمت الشريعة الإسلامية في الحق بالسرية، حيث جعلت خيانته من الكبائر، ووصفت من يفضي بالسر بصفة من صفات المنافقين، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كان فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا أؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر)).[١] ولا شك أن أول الأشياء التي توصف بالأمانة، هي الأسرار التي يدلي بها المسلم لأخيه، في العلاقات العادية بينهم، ومن باب أولى، إذا أدلى بها بصدد ممارسة مهنة من المهن. فالإسلام يحرص على أن تقوم العلاقة بين أفراده على أساس من الثقة، والتعاون فيما بينهم، وعلى قضاء حوائجهم على أحسن وجه، إذا استعانوا على ذلك بالكتمان، كما يحثهم على عدم خيانة ما التزموا به في مواجهة المولى عز وجل.

فالإفضاء بالسر، من شأنه أن يوغر الصدور، ويورث الحقد، والتباغض، بل وقد يؤدي إلى الحقد، والشجار بين المسلمين... وروي أن معاوية رضي الله عنه، أسر إلى الوليد بن عتبة حديثاً، فقال الوليد لأبيه: يا أبت، إن أمير المؤمنين، أسر إلي حديثاً، وما أراه يطوى عنك، ما بسطه لغيرك؟ فقال: لا تحدثني به، فإن من كتم سره، كان الخيار إليه، ومن أفشاه كان الخيار عليه، قال يا أبت: وإن هذا ليدخل بين الرجل وابنه؟ فقال: لا والله يا بني، ولكن

[١] أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب خصال المنافق، رقم الحديث ٥٨. صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دمشق– بيروت: دار ابن كثير، واليمامة للطباعة والنشر، ط٥، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ج١، ص٢١.

أحب أن لا تذلل لسانك بأحاديث السر، قال: فأتيت معاوية فأخبرته، فقال: يا وليد أعتقك من رق الخطأ، فإفشاء السر خيانة، وهو حرام إذا كان فيه إضرار، ولؤم إن لم يكن فيه ضرر.[١]

والمحافظة على أسرار الناس، واجب تحث عليه كافة الأديان السماوية. والمراد بحفظ سر الخصومة: ما يجوز حفظه شرعاً، وذلك بألا يشيع أمر خصومة موكله، أو يفشي شيئاً من أمرها يسيء إليه...فمن الناس من لا يحب إشاعة أمر خصومته، ويعدها من عوراته التي يجب كتمها، ويتأكد ذلك فيما يجب كتمه شرعاً، من بعض الأمور الزوجية، أو ما يحدث فتنة أو قطيعة بين الأقارب والجيران خاصة، أو بين المسلمين عامة... وليس من ذلك إظهار حق على موكله وصل إليه، فإن ذلك حق لا يجوز كتمه شرعا. " ومرجع ما يجب حفظه من أسرار الخصومة هو الشرع ، ويستعان على تحقيق ذلك بالعرف، فهو معتد به في ذلك، لأنه من أدلة وقوع الأحكام، ما لم يخالف العرف الشرع، فكل ما عد العرف إفشاءه وإظهاره من نشر السر وجب على الوكيل كتمانه، ما لم يخالف ذلك الشرع ".[٢]

ويعد الطبيب أو المحامي مؤتمناً على مريضه أو أسرار موكله، فإن أفشاها، أو أعلنها في غير مقتضيات الدفاع، فقد خان الأمانة التي أؤتمن عليها. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان)).[٣]

---

[١] الامام الغزالي، إحياء علوم الدين، المرجع السابق، ج٣، ص١٣٠.

[٢] آل خنين، الوكالة على الخصومة وأحكامها المهنية في الفقه الإسلامي ونظام المحاماة السعودي، المرجع السابق ، ص ٨٩.

[٣] صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، حديث رقم ٣٣، دمشق- بيروت: دار ابن كثير،

ولا تمانع الشريعة الإسلامية من الأخذ بما أخذ به التقنين الوضعي، ما دام لا يتعارض مع أوامر ونواهي النصوص الشرعية...روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه،عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يستر عبد عبداً في الدنيا إلا ستره الله يوم القيامة)).[١]

فمن حق المريض على الطبيب والموكل على المحامي أن يستره، ولا يفضحه، والله تعالى يكافئه من جنس عمله فيستره يوم القيامة." وستر المحامي لموكله يعتبر من مكارم الأخلاق، فإذا اطلع المحامي على خطيئة، أو معصية، أو نقيصة وقع بها موكله، فلا غرض له من فضيحته، ونشر خطيئته، إذا كان من الأمور غير المتعلقة بحقوق الآخرين الشخصية، أو حقوق عامة، ترتبط بها مصالح المسلمين الكبرى، إلا تعيير موكله، وتنقيصه، وإنزال مكانته بين الناس.[٢]

وكشف سر المريض أو الموكل من قبيل إشاعة الفاحشة، وفعل السوء في المجتمع، وفي إشاعة السوء بين المسلمين إيذاء لهم وإضرار بهم، وتهوين من أمر فعل السوء وتشجيع على ارتكابه، ولاسيما إذا كان من أشيع فعله من أهل الستر والعفاف بين الناس. وقد أنذر الخالق سبحانه عز وجل الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا بالعذاب الأليم، في الدنيا، والآخرة.

أحكام كتمان الأسرار:

واليمامة للطباعة والنشر، ط٥، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ج١، ص٢١. وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب خصال المنافق، رقم الحديث ٥٨. وفي الجامع الصغير، للسيوطي، ص ٨، رقم ٢٥.

[١] صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، كتاب البر والصلة، باب بشارة من ستر الله عيبه في الدنيا، رقم الحديث ٢٥٩٠، القاهرة: مطبعة الحلبي، ج٤، ٢٠٠٢م، ودار الكتب العلمية(ب ت).

[٢] المحاماة في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين العربية، اليوسف، ص ٢٨٠.

الأولى بمن حمل السر لغيره أن يمحوه من قلبه، وأن يوحي لنفسه أنه قد أمات ذلك السر حتى كأنما لم يسمع به، أو سمع به ونسيه، فذلك أدعى إلى أن يخفيه من أن يرى أنه سيبثه في فرصة آتية. ثم أن سُئِل عن السر فليتجاهل أنه يعرفه، فإن عزم عليه فرأى أن قال إنها أمانة ولن أخبر بها أكتفي منه، فليقل ذلك. وإن رأى أن ذلك يزيد السائل ضراوة ويحفزه على متابعة الكشف، فليترك ذلك القول وليلتمس أن يستعمل المعاريض، وقد رُوي عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب))[1]، والتعريض: التورية.

ثم إن لم يتيسر التعريض، واضطر إلى الجواب فقد قال بعض العلماء: إن له أن ينكر إن كان حمل السر على سبيل الأمانة، أو يخاف على صاحب السر الضرر في نفسه وأهله وماله بغير حق فله أن يكذب. وإن استحلف فله أن يحلف على الكذب. والإثم على من اضطره ذلك بغير حق.

قال ابن حجر الهيثمي: الكذب قد يُباح وقد يجب. والضابط – كما في الإحياء – أن كل مقصود محمود لا يمكن التوصل إليه إلا بالكذب فهو مباح، وإن كان واجبًا وجب الكذب، كما لو أن معصومًا اختفى من ظالم يريد قتله وإيذاءه. فالكذب هنا واجب، أو سأل الظالم عن وديعة يريد أخذها، فيجب الإنكار وإن كذب. بل لو استحلفه لزمه الحلف، ويورِّي، وإلا حنث ولزمته لكفارة، ولو سأله السلطان عن فاحشة وقعت منه سرًا: كزنى أو شرب خمر فله أن يكذب ويقول: ما فعلت. وله أيضا أن ينكر سر أخيه. ثم قال: ينبغي أن يقابل

[1] (أخرجه البيهقي، وابن السني).

مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق، فإن كانت مفسدة الصدق أشد، فله الكذب، وإن كان العكس أو شك يحرم الكذب.

ثم استشهد لصحة ذلك بما رُوي عن أسماء بنت يزيد رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا يصلح الكذب إلا في ثلاث: كذب الرجل مع امرأته لترضى عنه، أو كذب في الحرب فإن الحرب خدعة، أو كذب في إصلاح ذات بين الناس)).[١]

ولنا فيما قاله الغزالي وأقره ابن حجر الهيثمي توقُّف، فليست كل مفسدة تترتب على الصدق يُباح بها الكذب، وليس كل مصلحة محمودة تتوقف على الكذب تبيحه، فإنه ما من كاذب إلا ويرى أن في الكذب مصلحة له أو درء مفسدة عنه أو عن غيره. والنبي صلى الله عليه وسلم أخرج كلامه مخرج الحصر عندما قال: ((لا يصلح الكذب إلا في إحدى ثلاث: الرجل يصلح بين الرجلين، وفي الحرب، والرجل يحدث امرأته)).[٢]

وليحذر حامل السر ممن يستدرجه للإفضاء بمضمون السر من حيث لا يشعر، فإن للناس في ذلك أساليب لا تخفى على ذوي الفطنة.

إفشاء السر حرام:

وإذا كان الحفاظ على السر واجب فإن إفشاء السر حرام لأنه يؤدي إلى ضرر فإن اختيار سريته دليل على أن إفشاءه فيه ضرر، والضرر ممنوع شرعا .كما أن إفشاءه يكون خيانة

[١] (أخرجه أحمد في مسنده، والترمذي).

[٢] (رواه الترمذي في سننه).

٦- السر المهني بين الحفظ والإفشاء

حيث يكون السر أمانة، ويكون غدرا بالعهد وعدم وفاء بالوعد، إذا كان هناك وعد أو عهد بصيانته سواء أكان ذلك بالحال أو بالمقال، والله سبحانه حرم الخيانة وحرم الغدر، وعد الوفاء، ومن اجل تحريم إفشاء السر أجاز العلماء الكذب حفظا للسر أن يظهر، فإن الصدق لا يكون محمودا في جميع الأحوال وقد يطلب الكذب في بعض الأحوال وقد نص على ذلك الإمام الغزالي في الأحياء. وتحريم الخيانة والغدر وعدم الوفاء أمور معروفة.

وفي السنة النبوية المطهرة كثيرة منها عن أنس رضي الله عنه قال : ما خطبنا رسول الله إلا قال : ((لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له)).[١] وقال : (إذا حدث رجل رجلا بحديث ثم التفت فهو أمانة). وقال : ((المجلس بالأمانة إلا ثلاثة مجالس مجلس سفك دم حرام، أو فرج حرام، أو اقتطاع مال بغير حق)).[٢] روي عن أم كلثوم قالت : ((ما سمعت رسول الله . صلى الله عليه وسلم . يرخص شيء من الكذب إلا في ثلاث: الرجل يقول القول يريد به الإصلاح ، والرجل يقول القول في الحرب ، والرجل يحدث امرأته والمرأة تحدث زوجها))، وقالت أيضا : قال رسول الله . صلى الله عليه وسلم : ((ليس بكذاب من أصلح بين اثنين فقال خيرا أو نمى خيرا)).[٣]

[١] رواه احمد في مسنده

[٢] رواه أبو داود في سننه.

[٣] الإمام الغزالي احياء علوم الدين، المرجع السابق، ج ٢ ص ١٥٧.

وفي الفقه الإسلامي تكلم الكثير، قال ميمون بن مهران الكذب في بعض المواطن خير من الصدق، أرأيت لو أن رجلا سعى خلف إنسان بالسيف ليقتله، فدخل دارا فانتهى إليك ، فقال: أ رأيت فلانا؟ ما كنت قائلا؟ الست تقول لم آره؟ وما تصدق به .. وهذا الكذب واجب.

المطلب الثاني

إباحة إفشاء الأسرار في النظـــام[١]

إن التزام السرية واجب تفرضه الالتزامات الأخلاقية، لمهنتي الطب والمحاماة، ذلك لأن أصول هذه المهنتين، وتقاليدهما، تحتم على الطبيب والمحامي عدم خيانة ثقة المريض أو الموكل، وذلك بالمحافظة على سرية المعلومات، والتفاصيل التي يحصل عليها الطبيب من مريضه أو المحامي من موكله . من خلال توضيحه ملابسات القضية... وواجب المحافظة على سر المهنة بدأ واجباً أخلاقياً نابعاً من تقاليد المهنة، في جميع النظم النظامية، ومن ثم نفذ إلى أكثر الأنظمة لأهميته، وإن خضع لاستثناءات في بعضها كالإخبار عن الجرائم التي يكون في النية ارتكابها.[٢]

وتعتبر المحافظة على أسرار المهنة من أهم الواجبات ويمثل مبدأً من أهم مبادئ أخلاقيات المهنة، لأن المريض أو الموكل قد يفضي إلى طبيبه أو محاميه بأسرار يخفيها حتى عن خاصته، لا لشيء إلا للرغبة في العلاج أو لتمكينه من الدفاع عنه فيما ألم به[٣]... ولذلك

[١] حبيب، مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، المرجع السابق، ص٢٤٤.

[٢] سوادي، مسئولية المحامي المدنية عن أخطائه المهنية، المرجع السابق، ص ١٩٧.١٩٨.

[٣] أحمد، المجموعة المتخصصة في المسئولية القانونية للمهنيين، المرجع السابق، ص ٢٦.

٦- السر المهني بين الحفظ والإفشاء

ألزمت الأنظمة الطبيب والمحامي، بعدم إفشاء أسرار مرضاهم وموكليهم، التي حصلوا عليها عن طريق مهنهم، ولم تجز لهم أن يفشوا معلوماتٍ، أو أسراراً كانوا قد علموها، ولو بعد انتهاء معالجتهم أو وكالتهم، بيد أنها استثنت حالة واحدة من هذه القاعدة. فأجازت لهم إفشاء السر، أو المعلومات، إذا كان إفشاؤها يساعد على منع ارتكاب جريمة .[١]

إن إفشاء أسرار المريض أو الموكل يعتبر من الأساليب المشينة أخلاقياً، وهو يعبر عن فشل الطبيب أو المحامي عملياً، ذلك أن الموكل مثلاً، لو خدع مرة فلن يخدع ثانية، بالإضافة إلى أن هذا العمل، سينكشف عاجلاً، أو آجلاً. " ومع تكرار وتوالي القضايا الخاسرة، وخيبة الآمال الوهمية، بافتضاح الوعود الكاذبة، سوف يصل المحامي إلى طريق مسدودة، فالمحاماة وساطة لا أكثر...وهذا يعني أنه يجب ألا يتجاوز المحامي هذه الصفة فيجعل من نفسه تاجراً، كل ما يريده هو أن يكسب الدعاوى بأي سبيل، أو ثمن، حتى ولو أدى الأمر إلى شراء، أو محاولة شراء ذمة القاضي".[٢]

فالنظام منع المحامي من أداء الشهادة عن الوقائع، أو المعلومات التي حصل عليها، عن طريق مهنته كمحام، بيد أن النظام قد استثنى من أجل الحفاظ على أمن المجتمع، وأفراده، وهي حال ارتكاب جناية، أو جنحة. كما فرض النظام على المحامي كتم جميع المعلومات الهامة، وغير الهامة، ما لم يتطلب منه مقام الحال ذلك...مثل إبراز مستندات سرية كانت مخبأة عنده لصالح العدالة، أو لصالح قضية موكله.[٣]

---

[١] اليوسف، المحاماة في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين العربية، المرجع السابق ، ص ٢٧٨.

[٢] اليوسف، المحاماة في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين العربية، المرجع السابق، ، ص ٢٧٨.

[٣] المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٩.

نصت المادة الثالثة والعشرون من نظام المحاماة السعودي، على أنه: " لا يجوز للمحامي أن يفشي سراً أؤتمن عليه، أو عرفه عن طريق مهنته، ولو بعد انتهاء وكالته، ما لم يخالف ذلك مقتضى شرعياً..."، وأشارت اللائحة إلى التفصيلات التالية:

(١/٢٣) يعد من إفشاء السر الممنوع في هذه المادة ما يلي: أ- التبليغ بمعلومات، أو نشر مستندات، أو وثائق، أو رسائل، في القضايا الجنائية. ب- نشر المعلومات، والوثائق، والأحكام، مما له صفة السرية في الصحف، ونحوها.

و(٢/٢٣) لا يعد من إفشاء السر ما يلي:أ- الشهادة على موكله، أو مستشيره.ب- الإدلاء بالوقائع والمعلومات بقصد الدفاع عن مصالح موكله إذا طلبه منه، أو أذن له في ذلك، أو اقتضاه الترافع. جـ- إذا كان يترتب على الإفشاء منع وقوع جناية، كان قد ذكرها له موكله، أو مستشيره. د- إذا استفسرت منه الجهات عن معلومات، ووقائع معينة. هـ- إذا كان السر يتعلق بنزاع بين المحامي وموكله، وكان الإفشاء ضروريا لإنهاء هذا النزاع... كما أشارت المادة السابعة والستون: " تعد إجراءات التحقيق ذاتها، والنتائج التي تسفر عنها، من الأسرار التي يجب على المحققين، ومساعديهم – من كتاب، وخبراء وغيرهم، ممن يتصلون بالتحقيق، أو يحضرونه بسبب وظيفتهم، أو مهنتهم – عدم إفشائها ، ومن يخالف منهم، تعينت مساءلته".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم

الخاتمة

وتشتمل على الآتي:

أولا: أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

١- إن الالتزام بالسر المهني، يعد من الموضوعات بالغة التعقيد، فهو يثير العديد من الصعوبات تدور في إطار مدى اعتباره التزاما عادياً.

٢- إذا كان الاعتراف بالحق في الخصوصية، يغطي نطاقاً كبيراً من أمور الحياة الخاصة، إلا أنه لا يكفي لتغطية بعض صور الاعتداء على الحق في السرية.

٣- إذا كان النظام لم يبين الشكل الذي يجب أن يتخذه الإفشاء، إلا أن النظام والقضاء اعتبرا أن الإفشاء يتحقق وفقاً لظروف كل حادثة على انفرادها.

٤- أن وفاة صاحب السر، لا يرفع عن المهني المسئولية عن الإفصاء بالأسرار، فلا شك أن لصاحب السر مصلحة أدبية في الحفاظ على سمعته بعد وفاته.

٥- السر هو ذلك المكنون الذي تضمنه الجوانح والصدور، والذي لا يستطيع كتمانه والحفاظ عليه إلا أولوا العزم من الناس، الذين كبروا على شهوات أنفسهم وتمردوا على حب الشهرة والذات، وعصموا ألسنتهم عن أن تفتق حجاب السر أو تهتك ستاره، حتى يظل في طي الكتمان إلى ما أريد له من الزمان .

٦- يقصد بالإفشاء انتقال واقعة سرية من حالة الخفية إلى حالة العلانية بإطلاع الغير عليها، وعلى هذا الأساس يقتصر الإفشاء على الوقائع السرية بطبيعتها، وبالتالي

يستبعد من نطاقه، كافة الوقائع المعروفة، والمعلنة، والمشهورة، والتي من شأنها أن تحمل وصف العمومية.

٧- أن الأمين على السر أقوى وأكمل من الأمين على المال لأن العفة عن الأموال أيسر من العفة عن إذاعة الأسرار ولأن الإنسان قد يذيع سر نفسه بمبادرة لسانه وسقط كلامه، ويشح باليسير من ماله حفظا له وضنا به.

٨- يتحقق الإفضاء الوجوبي، إذا ألزم النظام صاحب المهنة، بالتبليغ عن بعض الأسرار، تحقيقاً لمصلحة عامة أو خاصة، أولى بالاعتبار من مصلحة صاحب السر.

٩- تعد كل ما في هذه الدفاتر التجارية من حسابات وخلافه ليست من قبيل الأسرار التي لا يجوز إبدائها، وذلك للحاجة إليها نظاماً.

١٠- لقد اهتمت الشريعة الإسلامية في الحق بالسرية، حيث جعلت خيانته من الكبائر، ووصفت من يفضي بالسر بصفة من صفات المنافقين.

١١- يعد الطبيب أو المحامي مؤتمناً على مريضه أو أسرار موكله، فإن أفشاها، أو أعلنها في غير مقتضيات الدفاع، فقد خان الأمانة التي أؤتمن عليها.

ثانياً: التوصيات:

١- النشأة الصالحة داخل الأسرة وحث الأولاد على عدم نشر أسرار بعضهم لبعض، ينتج عنه مجتمع يحافظ على أمانة الكلمة وعدم إذاعة أسراره.

٢- التوعية العلمية الهادفة لمعرفة كتمان الأسرار خوفاً من الفتنة والانزلاق في أوغالها، وتدريب النشأ في دورات تنعقد بصفة دورية بشأن الحفاظ على الكلمة وعدم نشر ما يهدف إلى الفتنة.

٣- العمل على وأد إذاعة الأسرار في مهدها، وذلك عن طريق عدم المساعدة على نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، والتحذير من خطورة عواقبها في الدنيا والآخرة.

٤- حث الخطباء في المساجد من الحين والآخر عن طريق خطبة موحدة يستفيد منها القاصي والداني لخطورة إفشاء الأسرار وعواقبه الوخيمة، والحث على ان كتم الأسرار هو نجاح وفلاح للفرد والمجتمع.

٥- التزام أصحاب المهن الحرة كالاطباء والمحامين وغيرهم على الحفاظ على أسرار مرضاهم وعملائهم، وكذلك بعض الوظائف الأمنية الأخرى في الدولة، وكل من ولي شؤون الآخرين سواء فرد أو مؤسسة بالمحافظة على كافة الأسرار التي ينبغي ألا يعلم بها أحد إلا للحاجة وعند الضرورة.

ثالثاً: فهرس المصادر والمراجع:

(أ)

- إحياء علوم الدين، الإمام الغزالي، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (ب ن)، (ب ت).
- شرح قانون العقوبات القسم الخاص، د. محمد محمود مصطفى، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الرياض: بيت الأفكار الدوليةن ١٤١٩هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، الرياض: بيت الأفكار الدوليةن ١٤١٩هـ.
- المجموعة المتخصصة في المسئولية القانونية للمهنيين، ج٢، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٠م.
- مدى المسئولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، د. عادل جبري محمد حبيب، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣.
- مسئولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات المدنية والجنائية والتأديبية، د. عبد الحميد الشواربي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٠م.

- المسئولية الجنائية للطبيب وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية، د. مدني عبد الرحمن تاج الدين، الرياض: معهد الإدارة العامة، ١٤١١هـ.
- المسئولية الجنائية للطبيب، د. محمود القبلاوي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤.
- المسئولية الطبية المدنية والجزائية بين النظرية والتطبيق، بسام محتسب الله، دمشق: دار الإيمان، ط١، ١٩٨٤م.
- مسئولية الصيدلي المدنية عن أخطائه المهنية، عباس علي محمد الحسيني، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.
- المسئولية المدنية للمحامي تجاه العميل، محمد عبدالظاهر حسين، القاهرة: المكتبة القانونية، ١٩٩٠م.
- موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة: صحيح البخاري، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ.
- موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة: صحيح مسلم، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ.
- موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة: سنن أبي داود، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ.
- موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة: جامع الترمذي،الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ.

- موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة: سنن ابن ماجه، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ.
- موسوعة الحديث الشريف: الكتب الستة: سنن النسائي، الرياض: دار السلام للنشر والتوزيع، ط٣، ١٤٢١هـ.
- الوكالة على الخصومة، عبد الله بن محمد آل خنين، الرياض: وزارة العدل، مجلة العدل، العدد ١٥، السنة ١٤، ١٤٢٣هـ.

الرسائل العلمية بالعربية:

- مسئولية المحامي المدنية عن أخطائه المهنية، عبد الباقي سوادي، رسالة ماجستير، عمان: مكتبة دار الثقافة، ط٢، ١٩٩٩م.
- المسؤولية المدنية عن الأخطاء المهنية: الطبيب، المهندس والمقاول، المحامي، عبد اللطيف الحسيني، رسالة دكتوراه، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ١٩٨٧م.

الأنظمة واللوائح:

- النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ٢٧/ ١٤١٢/٨هـ.
- نظام المرافعات الشرعية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٠هـ، المنشور بجريدة أم القرى، مكة المكرمة، العدد٣٨١١ وتاريخ ١٤٢١/٦/١٧هـ. وعلى موقع وزارة العدل على الشبكة العنكبوتية: www.Gov.com.

- نظام الإجراءات الجزائية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٩) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ، المنشور بجريدة أم القرى، مكة المكرمة، العدد٣٨٦٧ وتاريخ ١٤٢٢/٨/١٧هـ. وعلى موقع وزارة العدل على الشبكة العنكبوتية: www.Gov.com.
- نظام المحاماة السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ، المنشور بجريدة أم القرى، مكة المكرمة، العدد٣٨٦٧ وتاريخ ١٤٢٢ /٨/٢٤هـ. وعلى موقع وزارة العدل على الشبكة العنكبوتية: www.Gov.com.
- اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة السعودي... منشورة بمجلة العدل، العدد ١٦.
- اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية السعودي... منشورة بمجلة العدل، العدد ١٦.

مواقع وعناوين على الإنترنت:

- قاعدة مستخلصات الرسائل الجامعية الماجستير والدكتوراه: wwwlib.global,uml,com/dissertation/search
  قاعدة معلومات الرسائل الجامعية، الإصدار الأول ١٤٢١هـ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامي.
- الاسلام وقضايا العصر: إفشاء السر في الشريعة الإسلامية، أ.د.محمد سليمان الأشقر، ٢٠٠٨/٨/٢٩م.